



[illegible]

[illegible]

[illegible]

المواخذة لانه يحكى منقول عن الغير والتناقل من حيث هو ناقل ليس بملتزم صحة بل سبيل
ليس بدليل بالنسبة اليه من تلك الحيشة حتى يمنع منعاً جارحاً على مقتضى عرفهم والتناقل
ان التزم صحة هذا الدليل المنقول او اقام دليلاً بسم على ما نقله صار مستنداً لا يفتقر
عليه ما يتوجه عليه فهذا هو الكلام في تطبيق الدليل على انه لا يمنع النقل واما الكلام
في تطبيقه على انه لا يمنع المدعى فهو ان المدعى من حيث هو مدعى بمقدمة الدليل اصلاً فلا
يتوجه عليه المنع بالحق للواقع وانما قيد بالمدعى بقيد من حيث هو مدعى اذ هو قد يكون
جانباً من دليل مدعى اذ يتوجه عليه المنع لكنه ليس مدعى بل هو مقدمة من مقدمة
هذا الدليل واعلم ان ما ذكره الحاشية انما يدل على ما اذا كان المنع حقيقة في
المدعى وكان معناه الحقيقي متخصراً فيه والشيء لا يدل على ان معناه المجازي ما بين
والظن من العبارة ان معنى واحد مشترك بين منع النقل ومنع المدعى ولا يشع ههنا
يصلح لذلك سوى الطلب منع النقل فيكون معنى طلب تصحيح او صحة ومنع المدعى يكون معنى طلب
الطلب من البيان والطلب من التماس او طلب تصحيح او صحة ومنع المدعى يكون معنى طلب
الطلب من البيان والطلب من التماس او طلب تصحيح او صحة ومنع المدعى يكون معنى طلب

بمع طلب الدليل عليه والطلب مشترك بينهما وينبغي ان يعلم ان المعنى لم يعين احد ما عدا
مناول النقض والمناقضة والمعارضه جميعا والثاني اخص ويقال له المناقضة ونقض
ولا يتوجه شيء من هذه الثلثة على النقل والمردى فان حمل المعنى على عبادة المصطفى صلى الله عليه وآله
الاولى حتى يتوكلها منقضا فالدليل الذي ذكره لا يفيد ذلك اذ هو محقق بالبناء
وان حمل المعنى الثاني فالنقض ليس يجزى اذا عرفت ان المعنى لا يقع فاعلم انه
اشتغلت به اى بالدليل في معنى ذلك الدليل منقضا اى على عارضا على النقل او منقضا على
وبقائه المتناقضه وهو ما يذكر تفقده المعنى بزم المانع والى ان يكون مفقودا في
على ما قبل اعلم ان المعنى على ما قاله اما في بعض مقدمات الدليل او كلها على سبيل التقييد
لان منع الدليل ان يقارن بشايد على المعنى غيبه اولافان كان الاول فمعنا نقض
لما نقضته وان كان الثاني فهو مكافئ غير مستحق اصطلاحا ما ذكره ويجب صرفه
المصنف في ظاهرها بان يقال منع مقدمات الدليل ويجزى ما ذكره من ان المعنى
المستعمل في ظاهرها بان يقال منع مقدمات الدليل ويجزى ما ذكره من ان المعنى

[illegible]

من دفع السند دفع المنع ولهذا التفصيل محتمل الذي يوجب كلام المصنف أولا وخصضا
ثانيا بالابطال ويمكن ان يخصص الدفع بالابطال في كل من المنع والملك والمنع ولا
ببطل السند الا اذا كان مساويا فانه لا يبطل لان الدفع لا يستند على سبيل المنع ولا
بالكلية في المنع على هذا التخصيص وانت جدير بان يجرى المسألة لا يستلزم ان يكون
يتحقق اللزوم بينهما وهي ظنة في لا يكون دفع السند مساويا على إطلاقه فبطل دفع
انهم يقولون كذلك وانه كانت عبارة المصنف قابلة للتعجب فافهم فان قيل السند على
ما نقلتموه هو ما يذكر لتفعية المنع بنعم المانع وانه لم يكن مفيد في الواقع في
يجمع ان يكون دفعه كالماوى فلا يقع حصه دفع السند في المساوي قلنا
عدم دفع السند الا على تقدير جواز لا لانه لا يلزم في دفعه دفع المنع كما هو في الا
فما ذكرتم بل لان السند لو كان اتم لكان مجامعا للمقدمة المنفعة تحقيقا
بما بينت ان محكوم السند من المانع بالحق الذي لا ينافي

من دفع السند دفع المنع ولهذا التفصيل محتمل الذي يوجب كلام المصنف أولا وخصضا
ثانيا بالابطال ويمكن ان يخصص الدفع بالابطال في كل من المنع والملك والمنع ولا
ببطل السند الا اذا كان مساويا فانه لا يبطل لان الدفع لا يستند على سبيل المنع ولا
بالكلية في المنع على هذا التخصيص وانت جدير بان يجرى المسألة لا يستلزم ان يكون
يتحقق اللزوم بينهما وهي ظنة في لا يكون دفع السند مساويا على إطلاقه فبطل دفع
انهم يقولون كذلك وانه كانت عبارة المصنف قابلة للتعجب فافهم فان قيل السند على
ما نقلتموه هو ما يذكر لتفعية المنع بنعم المانع وانه لم يكن مفيد في الواقع في
يجمع ان يكون دفعه كالماوى فلا يقع حصه دفع السند في المساوي قلنا
عدم دفع السند الا على تقدير جواز لا لانه لا يلزم في دفعه دفع المنع كما هو في الا
فما ذكرتم بل لان السند لو كان اتم لكان مجامعا للمقدمة المنفعة تحقيقا
بما بينت ان محكوم السند من المانع بالحق الذي لا ينافي

من دفع السند دفع المنع ولهذا التفصيل محتمل الذي يوجب كلام المصنف أولا وخصضا
ثانيا بالابطال ويمكن ان يخصص الدفع بالابطال في كل من المنع والملك والمنع ولا
ببطل السند الا اذا كان مساويا فانه لا يبطل لان الدفع لا يستند على سبيل المنع ولا
بالكلية في المنع على هذا التخصيص وانت جدير بان يجرى المسألة لا يستلزم ان يكون
يتحقق اللزوم بينهما وهي ظنة في لا يكون دفع السند مساويا على إطلاقه فبطل دفع
انهم يقولون كذلك وانه كانت عبارة المصنف قابلة للتعجب فافهم فان قيل السند على
ما نقلتموه هو ما يذكر لتفعية المنع بنعم المانع وانه لم يكن مفيد في الواقع في
يجمع ان يكون دفعه كالماوى فلا يقع حصه دفع السند في المساوي قلنا
عدم دفع السند الا على تقدير جواز لا لانه لا يلزم في دفعه دفع المنع كما هو في الا
فما ذكرتم بل لان السند لو كان اتم لكان مجامعا للمقدمة المنفعة تحقيقا
بما بينت ان محكوم السند من المانع بالحق الذي لا ينافي

والدليل على صحة ما لا خلاف من تقييد الحق في الحق
والدليل على صحة ما لا خلاف من تقييد الحق في الحق
والدليل على صحة ما لا خلاف من تقييد الحق في الحق

والدليل على صحة ما لا خلاف من تقييد الحق في الحق
والدليل على صحة ما لا خلاف من تقييد الحق في الحق
والدليل على صحة ما لا خلاف من تقييد الحق في الحق

والدليل على صحة ما لا خلاف من تقييد الحق في الحق
والدليل على صحة ما لا خلاف من تقييد الحق في الحق
والدليل على صحة ما لا خلاف من تقييد الحق في الحق

والدليل على صحة ما لا خلاف من تقييد الحق في الحق
والدليل على صحة ما لا خلاف من تقييد الحق في الحق
والدليل على صحة ما لا خلاف من تقييد الحق في الحق

فحقا لمع الموم فاذا ابطاله بقية باطل بسبب مقدمه كما يبطل مع التا
تأمل فيه ما فيه او بقية اي الدليل وهو ما حمل على ظاهره بالتلف اي بخلاف
الحكم في الدليل وهو ما حمل على مشهور وهو ان النقص لا يقتضي بالتلف المذكور
بل هو عبارة عن منع الدليل بان يقال ان هذا الدليل غير صحيح اما بالتلف المذكور
عنه او لا فلا خلاف فيه فاذا ازيل على ان وفيه كان في الخصومات او معروض ازالة الدليل
فلو قسرت بما هي المدعى على ما قيل لا خلل في بيان الكلام والبقية المعارضة فلهذا
الدليل دون المدعى بدليل الخلل ان بدليل يبيح على خلاف ما يدل عليه دليل العقل

والدليل على صحة ما لا خلاف من تقييد الحق في الحق
والدليل على صحة ما لا خلاف من تقييد الحق في الحق
والدليل على صحة ما لا خلاف من تقييد الحق في الحق

ونقصه سواء كان دليل المعارضة عن دليل العقل الاول كماله المفاطاة العامة او في
في حق قلبا او كان صورته كصورته في حق معارضة بالمثل ولا معارضة بالغير ولما
كان ان كل مستدل لا يفي بما قال في الخصم بين اي النقص والمعارضة صحت ما نقا اي سائلا
يقع ان العقل الاول في الخصم بين اي بصير سائلا فكافة لتأكل هناك فلهذا هنا

والدليل على صحة ما لا خلاف من تقييد الحق في الحق
والدليل على صحة ما لا خلاف من تقييد الحق في الحق
والدليل على صحة ما لا خلاف من تقييد الحق في الحق

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

فَالْبَشَرَيْنِ وَاحِدٌ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا هَذَا بَيَانُ اسْمِهِ إِلَى ذَاتِهِ وَهُوَ

ان هذا الدليل على بقاءه يدل على ان الكلام صفة ثابتة له ومع واقعا انه من

في نفسه لوقوعه في ذلك في

...فلا بد من العلم والادب...

وكون التي وصفه الله وقابله كونه موجودا وقابلها نفسه نظم فضلا عن ان يكون

في الآله والائمه ان يكونوا جميع صفات موجودة ان لم يكن اكثر من ان يكون

عقود و عقود فائده

الاعمال

ان لا وجوده بنفسه ليس بما خوفه في المقدم فانه دفع الشبهة ولما هم يقولون بوجوده

في الخارج
الكلام ولقد روي في الصفات القديمة وكتبت له هو على ان يكونه ثالثا في

فانهم ارادوا ان يفتروا عليه

الارز اليه لا يلزم من القلب فيه ما فيه وفيه ما فيه بجميع جوار الحار بال بها
 بهزبه طبعه في ان النفس النفسه
 لان النفس

انتم استدلوا الى ذاته حقيقته لم لا يجوز ان يراود خلق الكلام على سبيل الجواز

منه ان يقر بالامر

المسألة الأولى انظر فيدع بالاصل بعد ان

فمن كان منكم غافلا فليكن غافلا في نفسه

[illegible][illegible]

في الأصل وهو

١٩٠ حجازة النسبة ~~الذي هو جبريل الميز~~ والقم ان مساجد للمني والاقد

اور لا محض ان بقول لاناغ تا نظيرتک اور دل عام المرد و المعتمد المصدق سے

فلا يحتاج الى دليل ارادة الحقيقة وانما الدليل انهم زعموا انه اراد عيب المفعول الاصل

وَيَقِيضُ بِالْخَلْقِ بَارِئُ الدِّينِ اسْمُ الْخَلْقِ إِلَى ذَاتِهِ كَالْكَلَامِ حَيْثُ قَالَ اسْمُ خَلْقٍ

بِسْمِ سُبُوحَاتِ الْآيَةِ فَيُوجِبُ الْبَيِّنَاتِ الدَّلَالَةَ عَلَى أَنَّ الْكَلَامَ صِفَةُ اِزْلِيَّةٍ فِي الْخَلْقِ

الضم مع الـ المرضي اذ هو عبارة عن تلف القدرة بالعدو فتلف الحكم

الملك

هو السام والذات في الامراض في خلقه ولا عفاة غير موصولة

وَمَا يَلِيهِمْ
الْعِزُّ وَالْفُتُوْرَانِيَّةُ
لَا يُؤْتِيهِمُ الْغَنَاءُ

فان لم ينجح، ان يلقى صفة خفيفة كالقدره او يراضى بانه نادية الحروف

سادته تقریر ان یہاں ان دلیکٹم وان دل عا ان الکلام صفة الزلعة قائمہ شدتہ

لكن عندنا ما يلبى على انه ليس كفر تكذيب ان الكافر من المؤمنين

أما العلامة: *أما العلامة*

الفنن او المرحوم ^{قلم يصفى على الفنى المرحوم} ^{ليس الا ان الكلام} ثابت لارزاق ^{أه ابيض}

المادة الحامضية الحرة بل هو مركب من الحروف كما ذكر وهو المواد

والمقصود من هذا هو ان الحروف في اللغة العربية هي من جنس واحد وهو الحرف الواحد

الماء لا ينفصل عن النار
والنار لا ينفصل عن الماء
والنار لا ينفصل عن الماء
والنار لا ينفصل عن الماء

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وقوته
ويعلم ان هذا الكتاب قد
تمت طبعه في شهر ربيع
الثاني سنة ١٢٨٥
هـ بمطبع دار الكتب
بدمشق

الحادث في جسمه من الضيق القائم به في اللب والقيد والاضيق

الكون الكلام من الحروف والادوات
التي هي الحروف والادوات
التي هي الحروف والادوات
التي هي الحروف والادوات

ويؤيد قوله فيمنع ان يقال ان الكلام مركب من الحروف وسند هذا المستند
ان الدليل هو ان ينفك باللفظ لا باللفظ

فله ان الكلام في العزاد وانما جعل الكلام على العزاد وليلا الكلام الاول
ان الكلام في العزاد وانما جعل الكلام على العزاد وليلا الكلام الاول

فمن العزاد المشهور الذي قاله القائلون بان الله تعالى متكلم والفقهاء باللفظ المشهور
ان اللفظ هو الذي ينفك باللفظ لا باللفظ

ولما كانت هذه المسئلة فمنه ايضا علم الكلام وانما حذرة من على سبيل التمثيل
ان اللفظ هو الذي ينفك باللفظ لا باللفظ

وكان تفصيله بغير منابه الربا في اللفظ اقرب الى ما هو عليه ولم تورد امرا في اللفظ
ان اللفظ هو الذي ينفك باللفظ لا باللفظ

عليه معناه لكن تورد مسئلة مشهورة متعلقة بلفظنا هذا فان تحقيقه ينفع
ان اللفظ هو الذي ينفك باللفظ لا باللفظ

للمبتدئين وانما ان المعارضة في اللفظ لا تنفك بالدليل بانها
ان اللفظ هو الذي ينفك باللفظ لا باللفظ

انما ليكن لو كان جميع مقدماته صحيحة لما تصدق اللفظ بدلوله لكن عطفه على دليل
ان اللفظ هو الذي ينفك باللفظ لا باللفظ

على صديقه فلا يكون صحيحا في يكون محصلا المعارضة نقضا اجماليا لانها تنافي على دليل
ان اللفظ هو الذي ينفك باللفظ لا باللفظ

المعلل بما لا يستحق ان يستدل به على المطه ووجه التخصيص بالمعارضة في الاول
ان اللفظ هو الذي ينفك باللفظ لا باللفظ

العلية انما يبنى ومات بالعبارة الى مدلولها بحلق اللفظ اللفظية
ان اللفظ هو الذي ينفك باللفظ لا باللفظ

اللفظية انما يبنى ومات بالعبارة الى مدلولها بحلق اللفظ اللفظية
ان اللفظ هو الذي ينفك باللفظ لا باللفظ

وهو الكلام المنفك الذي ليس من جنس الحروف والادوات
والادوات هي الحروف والادوات
والادوات هي الحروف والادوات
والادوات هي الحروف والادوات

[illegible]

